الفصل السادس
النماذج الناجحة في تطبيق الدمج لدى بعض الدول العربية

- قطر.
- المملكة العربية السعودية.
- البحرين.
- الإمارات العربية المتحدة.
- سلطنة عمان.
- جمهورية مصر العربية.
- سوريا.
- فلسطين.
- لبنان.
- اليمن.

الفصل السادس

تقديم

الجدير بالذكر أن أساليب الدمج لذوي الاحتياجات الخاصة تختلف من بلد لآخر حسب إمكانيات كل منها من جهة، وحسب درجة ونوعية الإعاقة من جهة أخرى بحيث يمتد الدمج من وضع الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بصفوف مختلفة بالمدارس العادية وانتهاءً بدمجهم دمجًا كاملًا في الصفوف العادية مع إمدادهم بما يلزم من خدمات خاصة، ويمكن القول أن غالبية الدول تميل تدريجيًا إلى تقديم الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة دون فصلهم في مجتمعات خاصة بهم.

تجربة دولة قطر

لقد أولت دولة قطر اهتمامًا كبيرًا بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة فقد عُقد مؤتمر بالدوحة عن برنامج الدمج في كانون الثاني ٢٠٠٦م تحت عنوان « المدارس الشاملة بين النظرية والتطبيق» وحول عملية التعلم الذاتي بين الطلاب الذين يُعانون من صعوبات التعلم فضلًا عن الصفات السلوكية والاجتماعية لهذه الفئة حيث أشار المؤتمر إلى أن طلاب صعوبات التعلم يختلفون عن طلاب التخلف العقلي الذين يصعب علينا اكتشافهم إلا بعد التحاقهم بالمدرسة، وقد أكد المؤتمر على أهمية نوعية وتوجيه المربين و أولياء الأمور المسئولين عن العملية التربوية والتعليمية نحو أهمية الإبداع والابتكار وأساليب اكتشافه وتنميته كأحد أعمدة النهضة التعليمية والإصلاح الشامل مع التأكيد على توفير فرص تعلم لجميع الطلاب في المدارس الشاملة وذلك من خلال بيان ما يحتاجه الطالب ذوي الاحتياجات الخاصة من أوجه الرعاية من خلال منظور الدمج حتى يتسنى له الحصول على الاحترام والتقدير من المجتمع.

لهذا تعددت الآراء والاتجاهات حول كيفية الدمج والنواحي التي يشملها الدمج، لهذا ظهرت عدة أنواع من الدمج ولكل نوع خصوصيته التي تميزه من خلال طبيعة الخدمة والفائدة التي يقدمها للمعاق.

تجربة المملكة العربية السعودية

سبقت المملكة العربية السعودية الكثير من بلدان العالم بعشرات السنين في قضية الدمج وفتحت أبوابها لتعليم المكفوفين في المعاهد العلمية والكليات مع المبصرين على حد سواء وقد توقف هذا الدمج بعد صدور قرار ١٣٨٢هـ الذي يقضي بوقف قبولهم في المعاهد العلمية وتوجيههم إلى معاهد النور.

وفي عام ١٤٠٩هـ صدر قرار آخر يقضي بإعادة قبول المكفوفين في المعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القرآن وعلى إثر هذا القرار أنشئت الفصول الملحقة بالمدارس العادية وتم توفير جميع الإمكانيات والخدمات اللازمة لعملية الدمج وقد لاقت هذه التجربة نجاحًا كبيرًا خاصة فيما يتعلق بالإعاقة البصرية (المكفوفين) الأمر الذي نتج عنه تطوير البرنامج ومن ثم تعميمه على الإعاقات الأخرى مع اختلاف المنهج والطريقة بالنسبة (للصم والإعاقات الفكرية) وبموجب هذا القرار تم دمج المعاقين ذهنيًا في مدارس التعليم العام في منطقة الرياض والبدء في تطبيق برنامج الدمج في مدارس الجبيل، فقد بدأ مركز الجبيل بتطبيق برنامج الدمج المدرسي وفق متلازمة داون لعدد من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم من أطفال رياض الأطفال العاديين كخطوة تُمهد لاستكمال الدمج الكلي في مؤسسات التعليم العام وذلك وفق خطة مدروسة أعدت من قبل مختصين تربويين في المركز، وبالرغم من أن تجربة الدمج حديثة العهد إلا أنه تم تنفيذ كثير من البرامج المساعدة حيث تم تدريب وتأهيل العاملين والموظفين بالمركز لفكرة الدمج في المدارس العادية، ورسم الخطط ومناقشاتها.

تجربة دولة البحرين

تم تخصيص ميزانية لتدريب المعلمين من خلال ابتعاثهم إلى جامعة الخليج العربي لإعدادهم في مجال التربية الخاصة وتبلغ عدد البعثات سنويًا ١٢ بعثة للحصول على دبلوم عال (تخصص صعوبات تعلم أو تخلف عقلي أو التفوق والموهبة) وتستقطع ميزانية هذه البعثات من ميزانية وزارة التربية والتعليم بمعدل ٣٦٠٠٠ دينار سنويًا، ويبلغ عدد الكوادر العاملة في الميدان حاليًا ١٠٥ مدرس موزعين على شهادات الدبلوم العالي وماجستير التربية الخاصة وبكالوريوس التربية الخاصة في عدة تخصصات.

إن وزارة التربية والتعليم تُطبق حاليًا سياسة الدمج عمليًا في ٨٤ مدرسة من خلال برنامج صعوبات التعلم، كما تُطبق في ١٩ مدرسة برنامج التخلف العقلي و ٢٢ مدرسة برنامج التفوق العقلي وتشمل خدماتها ٨ آلاف طالب وطالبة الذين يُعانون من إعاقات مختلفة على النحو التالي:

المعاقون بصريًا وتشمل المكفوفين في المدارس الثانوية، وضعيفي البصر ويبلغ عددهم ٤٠٠ طالبًا، المعاقون سمعيًا وهم يعانون من فقدسمعي ويتلقون تعليمًا في المدارس الابتدائية ويبلغ عددهم ١٦٢ طالبًا، القابلون للتعلم من المتخلفين عقليًا «طلبة متلازمة داون والتخلف العقلي البسيط» ويتلقون تعليمهم في الفصول العادية أو فصول خاصة بهم ويبلغ عددهم ١٨٩ طالبًا، وذوي الإعاقات الجسدية وهم الطلبة المعقدون بسبب عاهات جسدية وأمراض عضوية، وتقوم هذه المجموعة بتذليل الصعوبات النفسية والتعليمية لهم بدمجهم مع أقرانهم في بيئة واحدة وهم ٢٤٨ طالبًا وطلاب ذوو اضطرابات التواصل. وتشمل هذه الفئة اضطرابات الكلام واضطرابات اللغة ويبلغ عددهم ٧٢٧ طالبًا، والطلاب ذوو إعاقات التعلم وهم الأطفال الذين يظهرون اضطرابات في وحدة أو أكثر من العمليات النفسية الأساسية التي تتضمن فهم واستخدام اللغة المكتوبة أو اللغة المنطوقة والتي تبدو في اضطرابات السمع والتفكير والكلام والقراءة والتهجئة والحساب ويبلغ العدد الحالي لهؤلاء الطلبة ٦٣٤٧ طالبًا.

سعت إدارة التعليم الابتدائي من خلال مجموعة التربية الخاصة إلى توفير الظروف المناسبة لإنجاح برامج الدمج وتقديم الخدمات التربوية والتعليمية لهذه الفئة ولقد عقدت الإدارة عدة اجتماعات ودورات تدريبية وورش عمل للهيئات الإدارية والتعليمية في مجال تطبيق الدمج وقامت بعدة زيارات ميدانية لمتابعة البرامج عن كثب وسعت الإدارة إلى استكمال جميع المتطلبات البشرية والمادية في المدارس التي تُطبق البرامج.

تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة

إن الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة الذين تم دمجهم في المدارس الحكومية والخاصة قد حققوا نتائج متميزة في اختبارات التحصيل الدراسي حيث بلغت نسبة نجاحهم ٩٠٪ في حين برز من بين هؤلاء الطلبة والطالبات مهارات إبداعية خاصة في شريحة المكفوفين الذين تصدر بعضهم قائمة الشرف، وفي هذا الإطار نفذ قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة بمؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية بدولة الإمارات العربية المتحدة سلسلة من البرامج التأهلية المتنوعة للكوادر التدريسية والإدارية والفنية على مستوى جميع المراكز التابعة لهذا القطاع بهدف تنمية مهاراتهم وصقل قدراتهم الإدارية والتدريسية بما يعود بالنفع على حياتهم العلمية والعملية وتطوير آلية العمل في المراكز ومواكبة التطورات الإدارية والحضارية والاستفادة من الإمكانيات المتاحة لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، وقد اشتملت البرامج دورات تدريبية وورش عمل ومحاضرات في عدة مجالات منها الحقيبة التدريبية حيث طرحت المشكلات الواقعية التي تواجه الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة داخل الصفوف الدراسية والطرق المثلى لحلها وتدريبات عملية على كيفية حل المشكلات بأساليب مختلفة.

تجربة سلطنة عمان

لقد حظي الإنسان العماني بصفة عامة والفرد ذوي الاحتياجات الخاصة بصفة خاصة باهتمام مختلف برامج التنمية الشاملة وذلك على اعتبار أن المعاق جزء لا يتجزأ

من القوى البشرية للمجتمع إذا ما أحسن تأهيله وتدريبه وتنمية قدراته وفق الأساليب العلمية والعملية التي تمكنه من ذلك.

لقد قدمت سلطنة عمان تجربة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس التعليم الأساسي باعتبار أن الإنسان المنتج والمواطن الصالح هما من أهم الأهداف التي تسعى السلطنة لتحقيقها، وهذا لا يقتصر على الأفراد العاديين فقط بل شمل فئة ذوي الاحتياجات الخاصة التي حُرمت حاسة من حواسها أو لديها أسباب تمنعها من أداء رسالتها على الوجه الأكمل وهذا لا يتم دون العمل على إزالة الحواجز بين الأفراد العاديين والأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، وجعل الأفراد العاديين أكثر قبولًا للمعاقين بعد ما أظهرت الكثير من الأبحاث والدراسات العديد من النتائج كان من أهمها شعور الفرد المعاق بالرضا نتيجة القبول من نظراته للعاديين، وأن وجوده معهم في نفس المدرسة يؤثر إيجابيًا في نموه المعرفي والعاطفي والاجتماعي .

إن التعليم يُعتبر مظهرًا مُهمًا لانخراط الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم للانصهار بالمجتمع الكبير.

جمهورية مصر العربية

تولي مصر أهمية خاصة لحقوق الطفل بصفة عامة والطفل المعاق بصفة خاصة، حيث يؤكد الدستور على ضمان الفرص التعليمية المتكافئة لجميع الأطفال الأصحاء والمعاقين منهم داخل أجهزة التعليم الرسمية، وعلى أن الدولة تكفل حماية الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم.

كما صدر قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦م متضمنًا فصلًا خاصًا على رعاية الطفل المعاق وتأهيله ودور الدولة والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمة التعليمية للطفل المعاق.

ويؤكد القائمون على تطبيق برنامج الدمج على أن التأهيل عملية مُنسقة مُتكاملة لاستخدام الإجراءات الطبية والتعليمية والاجتماعية مُجتمعة لمساعدة الشخص المعاق على تحقيق أقصى قدر ومستوى ممكن من الفاعلية لنفسه والاندماج في المجتمع العادي، وتولي الحكومة أهمية خاصة ليس فقط برعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بل أيضًا بفكرة إدماجهم في التعليم النظامي وفي هذا المجال تؤكد الحكومة على أهمية ما جاء في وثيقة مؤتمر اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية حول إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة من التلاميذ المعاقين في التعليم النظامي (بيروت ٧- ١٠ مايو ٢٠٠١م) وترى هذه الوثيقة أن مفهوم الدمج أو التضمين أو الاحتواء هو وسيلة لتحقيق غايات تُعيد للمدرسة وظيفتها الاجتماعية، وتؤكد مبدأ التنوع والاستجابة لاحتياجات المجتمع كما تؤدي إلى تحسين التعليم الأساسي و إلى التوسع في نطاق التحاق المتعلمين وزيادة مشاركتهم والإقلال من فُرص استبعاد أي طفل من دخول المدرسة العادية.

تجربة سوريا

كان من بين المدارس الخمس التي طُبق فيها المشروع مدرسة " كويكات" في حماه التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (unrwa) حيث صدر قرار من وزير التربية بتطبيق مشروع الدمج لذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم النظامي وتم تعميمه على المدارس، وكان يشمل في البداية كل مدارس سوريا، لكن التجربة التي أتت فيما بعد اقتصرت على خمس مدارس لأنه لم يكن هناك برامج تدريب مؤهله بدرجة جيدة، ومن ثم تلقت الوكالة دعمًا من اليونيسيف واستطاعت تكييف عدد من المدارس التابعة لها، وتم التركيز حينها على المدارس البعيدة عن مركز المدينة كخطوة أولى وتلق عدد من المدراء بورشة عمل تدريبية مدتها (أربعة أيام) تم التركيز خلالها على التعريف بذوي الاحتياجات الخاصة وأساليب التعامل معهم وغيرها من المواضيع ذات الصلة استمرت العمل بالدعم الذي قدمته اليونيسيف لمدة عام، وبعدها تابعت إدارة التربية التابعة

لوكالة الإغاثة العمل بهذا المشروع بإمكانياتها وبلغ عدد المدارس التابعة للوكالة التي طُبق فيها الدمج ٢٣ مدرسة في كل من دمشق وحمص وحماه وحلب، وعن تفاصيل خطة الدمج التي طبقت في بعض مدارس وكالة غوث للاجئين الفلسطينيين في سوريا فقد كان الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة متواجدين منذ البداية فيها، ولكن هذا المشروع أمن لهم مكانًا أقدر على استيعابهم واستيعاب حاجاتهم خاصة في الحلقة الأولى تحديدًا الصف الأول والصف الثاني كبداية، وتم تشكيل لجنة خاصة لفحص الطلاب لانتقاء الحالات القابلة للدمج، وتحديد مستوى قدراتهم و إمكانياتهم لوضع خطة فردية لكل طالب بناء على قدراته، وتم تدريب مجموعة من المشرفين التربويين في الحلقة الأولى ليتعاونوا مع المعلمين المدربين تقتضي خطة الدمج أن يخصص لطالب الدمج عشر دقائق موزعة على الحصة الدراسية يتم التركيز عليه خلالها لمساعدته في استيعاب الدروس التي يتلقاها كبقية الطلاب، وتقييم نتائج الطالب بحسب ما أنجز من خطته الفردية.

تجربة دولة فلسطين

إجراءات تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة في فلسطين:

وهي العملية المنظمة والمستمرة والتي تهدف إلى إيصال الفرد المعاق إلى أعلى درجة ممكنة من النواحي الطبية والاجتماعية والنفسية والتربوية والمهنية والاقتصادية:

١- الإجراءات العلاجية التي يقدمها أخصائيو العلاج الطبيعي وعيوب النطق والكلام، أخصائيو علم النفس والعلاج المهني.

٢- التدريب على النشاطات المتعلقة بالعناية بالذات ومهارات المعيشة اليومية.

٣- تقديم الأجهزة الفنية والتقويمية المساعدة والأطراف الصناعية وهو ما يسمى بالتأهيل الجسماني.

٤- التقييم والتدريب والتشغيل المهني والاعتماد على الذات بتوفير فرص العمل.

٥- التعليم .

٦- إصدار القوانين والتشريعات تضمن لذوي الاحتياجات الخاصة حقوقهم الخاصة والعامة وتضمن مستقبلهم ومساواتهم مع أبناء المجتمع ودمجهم في المجتمع وتأمينهم ضد حالات العجز والشيخوخة والبطالة.

تجربة لبنان

يوجد في لبنان عدد قليل من المدارس التي تطبق برنامج الدمج التربوي لذوي الاحتياجات الخاصة، وكما هو معروف فإن الدمج التربوي يتحقق عندما يكون التلاميذ مشاركين في عملية التعلم بحسب حاجاتهم وقدراتهم.

إن تجربة الدمج التربوي في لبنان والدول العربية نجحت إلى حد كبير في قبول فكرة التنوع لدى التلاميذ بالتعاون بين الأهل والمدرسة والمجتمع ككل فمشروع الدمج التربوي لذوي الاحتياجات الخاصة يحتاج إلى مُتطلبات ضرورية من توجيه و إرشاد للتلاميذ العاديين في شكل يُساعدهم على تقبل أقرانهم، والتجربة في لبنان لا تزال في بدايتها ولا يمكن الحكم على نجاحها أو فشلها في الوقت الراهن إلا أنها مازالت مُستمرة، وهذا دليل على التصميم والمثابرة لأجل إنجاح المشروع.

تجربة جمهورية اليمن

قامت الحكومة في اليمن بإصدار عدة قوانين وقرارات وزارية تكفل لذوي الاحتياجات الخاصة حقوقهم و إمكانيات تدريبهم وتأهيلهم لدمجهم في المجتمع على اعتبار أن الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة جزء من أفراده وأهم هذه القوانين والقرارات هي:

إنشاء صندوق رعاية المعاقين بالقرار الجمهوري رقم (٦) لسنة ١٩٩١م والذي عدل بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢م وسمي بقانون (صندوق رعاية وتأهيل المعاقين).

قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٩٩م بشأن رعاية وتأهيل المعاقين، وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٨) لسنة ٢٠٠٢م بشأن اللائحة التنفيذية لهذا القانون التي أكدت في موادها على حق المعاق في الرعاية والتعليم والتأهيل والعمل والدعم.